ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الحكم العثماني في الجزائر وتونس
دراسة مقارنة

فاطمة زهرة آيت بلقاسم

أستاذة مساعدة

قسم التاريخ وعلم الآثار

جامعة أبي بكر بلقايد – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

يتطرق هذا المقال إلى موضوع الحكم العثماني في الجزائر وتونس من خلال دراسة مقارنة خاصة في المجالين السياسي والإداري، فقد مرت الدولة العثمانية بمراحل مختلفة وظروف متغايرة محاولة توحيد المسلمين ومنع دول الغرب من بسط نفوذها في العالم الإسلامي ووقفت كجسر منيع في طريق التوسع الاوربي وبالتالي القضاء على فكرة الاستيلاء على خيرات وثروات البلدان الاسلامية. وبالنسبة للجزائر وتونس فان الظروف الصعبة التي كانتا تمران بها بداية القرن السادس عشر الميلادي خاصةً تفاقم الخطر الاسباني واحتلاله لموانئ مهمة وإخضاع سكان مدنه هي العوامل الرئيسية التي دفعت بالجزائريين والتونسيين الاستنجاد بالإخوة بربروس لإنقاذهم من الاحتلال الاوربي وذلك بالالتجاء الى الدولة العثمانية القوية والقادرة على حمايتهم. وفعلاً تم صد الخطر على سواحل المغرب العربي وطرد الاسبان في مدة غير طويلة وأعاد العثمانيون بذلك الى البلاد إدارة نظامية يسودها الأمن والاستقرار، ويتناول هذا البحث طبيعة النظام الاداري في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، إضافة الى الغوص في طبيعة النظام السياسي للدولتين خلال نفس الفترة مع معرفة التغيرات وعوامل التحول من مرحلة الى أخرى، وفي الأخير وضع مقارنة بينهما من خلال توضيح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين الحكمين، هذه المقارنة كان لها دور كبير في توضيح سلبيات الحكم العثماني في المنطقة دون تجاهل ايجابياته التي حاول الاستعمار الاوربي أن يمحيها، ففي كل بلد يدخلونها يصرحون لأهلها أنهم أتوا اليهم لإنقاذهم من المستعمر العثماني، لكن النتيجة أنهم قضوا على استقلالهم واستعمروهم اسوء استعمار.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٨ يونيو ٢٠١٥

تاريخ قبول النشر: ٠٢ أكتوبر ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

تاريخ الجزائر الحديث، تاريخ تونس الحديث، الدولة العثمانية، عهد الدايات، عهد البايات

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0045081

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فاطمة زهرة أيت بلقاسم. "الحكم العثماني في الجزائر وتونس: دراسة مقارنة".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السابع والثلاثون؛ سبتمبر ٢٠١٧. ص١٠ – ١٥.

مُقَدِّمَةٌ

امتاز القرن الخامس عشر الميلادي بتدهور الأوضاع في منطقة المغرب العربي أين زاد الخطر الاسباني والبرتغالي على شواطئه، حيث تمكن الاسبان من الاستيلاء على ثغور مهمة في تونس والجزائر ذلك ما أدى بأهلها الى الاستنجاد بالإخوة بربروس[1] الذين كان لهم دور كبير في التصدي للتوسعات الاسبانية ووضع حد للقرصنة الأوربية وبمساعدة الدولة العثمانية[2] تمكنوا من القضاء نهائيا على الخطر الإسباني وبذلك أصبحت الجزائر ولاية عثمانية سنة ١٥١٨م ثم تلتها تونس سنة ١٥٧٤م.

وهكذا لم يكد القرن السادس عشر الميلادي ينتهي حتى كانت الإمارات العربية في بلاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر) قد أصبحت ولايات عثمانية، ثم بدأت الخطوة الثانية في تنظيم تلك الولايات عن طريق ترسيخ نظام سياسي وإداري فيها، حيث مر هذا النظام بمراحل تاريخية تعبر عن تطوره من ناحية صلاحيات الحكم وكذا علاقاتهم مع الباب العالي أي السلطة المركزية في العاصمة اسطنبول.

ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة النظام السياسي والإداري للجزائر وتونس في العهد العثماني مركزين على الجوانب التالية:

١- طبيعة النظام السياسي والإداري في الجزائر.

٢- دراسة النظام السياسي الاداري في تونس.

٣- المقارنة بينهما من خلال ابراز نقاط التشابه والاختلاف في النظامين.

وسبب اختيارنا لهذا الموضوع هو الرغبة في الكشف عن بعض الحقائق التاريخية المجهولة، ولكون هذا الجانب لم يسلط عليه الضوء كثيرا وبقيت الدراسة فيه قليلة، رغم أن الكثير من المؤرخين كتبوا عن الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية، إلا أنه لم تكن هناك كتابات كثيرة عن مدى تشابه أو اختلاف الحكم العثماني بينهما.

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة خاصة وأنه يرتبط ببلدين الكل يشهد لهما بتاريخ عريق منذ العصور القديمة فالوسطى الى الحديثة والمعاصرة، ويبقى بذلك تاريخ هذه الأمة في هذه الحقبة من الزمن رصيدًا خاصًا ومادة علمية تحتاج الى استنطاق واستقراء وفق ما تقتضيه تقنيات البحث العلمية.

أولاً: النظام السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني (١٥١٨-١٨٣٠م)

عرف تاريخ الحكم العثماني في الجزائر أربع مراحل متتالية هي:

١- مرحلة البايلربايات (١٥١٨-١٥٨٧): حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من الناحية التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر، وكان أول بايلرباي خير الدين باشا الذي عينه السلطان العثماني حاكما على الجزائر سنة ١٥١٨م ومنحه لقب بايلرباي أي باي البايات[٣].

٢- مرحلة الباشوات[٤](١٥٨٧-١٦٥٩): تم تغيير نظام البايلرباي بنظام الباشوات بسبب تخوف الباب العالي من استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية بعدما اصبح لولاتها حرية أكبر في اتخاذ القرارات، زد على ذلك الصراع الذي ظهر بين رياس البحر وجنود الانكشارية ذلك ما أدى الى تعيين باشا لمدة ثلاث سنوات خوفا من ان تطول مدته فيسيطر على شؤون الولاية.[٥]

٣- مرحلة الأغوات (١٦٥٩-١٦٧١): عرفت هذه المرحلة سيطرة الانكشارية على الحكم ذلك ما أدى الى انتشار الفوضى في البلاد، ذلك ما فسح المجال لرياس البحر للاستيلاء على السلطة سنة ١٦٧١م.[٧]

٤- مرحلة الدايات[٨](١٦٧١-١٨٣٠): تميزت هذه المرحلة بكثرة التمردات والثورات نتيجة السياسة التي انتهجها معظم الدايات ضد السكان(الضرائب)[٩]، كما عرفت هذه المرحلة فقدان الدولة العثمانية لقوتها وهيبتها الدولية وإنهاء وجودها في الجزائر على يد فرنسا سنة ١٨٣٠م[١٠].

أما عن التنظيم الاداري فقد قسمت الجزائر في العهد العثماني الى أربع بايليكات:

- **دار السلطان**: شملت العاصمة وضواحيها.
- **بايلك التيطري**: قاعدته مدينة المدية ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها.
- **بايلك الشرق**: عاصمته قسنطينة.
- **بايلك الغرب**: عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها من الاسبان عام ١٧٩٢م.[١١]

أما فيما يخص التنظيم السياسي للجزائر العثمانية كان كالتالي:

- **الوالي أو الحاكم العام:** حيث اختلفت تسميته حسب مراحل الحكم السابقة (البايلرباي ثم الباشا ثم الأغا ثم الداي).
- **الديوان الخاص:** ويدعى أيضا المجلس الشوري وكان يضم:

*الخزناجي: وهو بمثابة وزير المالية ومسؤولا عن خزينة الدولة.

*الآغا: قائد الجيش البري.

*خوجة الخيل: المشرف على املاك الدولة ومسؤولا عن جمع الضرائب.

*بيت المالجي: المتصرف الاول في أموال بيت المال.

*وكيل الخرج: المكلف بالشؤون الخارجية وكل ما له علاقة بالبحرية.[١٢]

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين الذين كانوا يعتمد عليهم في تسيير أمور البلاد، هناك موظفون آخرون يقومون بأعمال محددة: كالكتاب، مجموعة الخوجات، القياد ومجموعة الخدم والشواش، المحتسب أو صاحب الشرطة.[١٣] وهكذا نرى أن الجهاز السياسي والإداري للجزائر قد تطور في العهد العثماني خاصة في فترة الدايات حيث عرف استقرارًا من ناحية المؤسسات السياسية والإدارية على الخصوص وأصبح للداي كامل السلطات التنفيذية.[١٤]

ثانيًا النظام السياسي والإداري لتونس خلال العهد العثماني (١٥٧٤-١٨٨١م)

عندما قام سنان باشا بفتح تونس سنة ١٥٧٤م أصبحت ولاية عثمانية، حيث أنشأ هذا الأخير (سنان باشا) قبل أن يتركها ديوانًا يجمع مسؤولين لتسيير شؤون البلاد وخدمتها،[١٥] ولكن بعد فترة ثار صغار الجند ضد رؤساء الديوان سنة ١٥٩١م بسبب جورهم وظلمهم ومنذ تلك الحادثة بدأ أول حكم عثماني في تونس.[١٦]

عهد الدايات (١٥٩١-١٦٤٠م):

وصل الدايات الى الحكم بعد ثورة ١٥٩١م وكان ذلك بفضل جند الانكشارية الذين اغتنموا الأزمة السياسية والمالية التي كانت تعيشها الدولة، وقد عرف هذا العهد نشاطًا ملحوظًا في جميع الميادين واستفاد منها الدايات لتدعيم نظامهم واستفاد منها أكثر البايات المراديون لإرساء نفوذهم.[١٧]

عهد البايات (الاسرة المرادية١٦٤٠-١٧٠٥م):

عرف القرن السابع عشر الميلادي تعاظم سلطة البايات من ناحية وتأخر وتقهقر أمر الدايات من ناحية ثانية، أين أعلن المراديون ولائهم للسلطان العثماني ونصبوا انفسهم في السلطة مكان الدايات،[١٨] ويعتبر مراد كورسو مؤسس هذه الاسرة واصبح الحكم وراثيًا من بعده وتوطدت سلطة الباي[١٩] وعرفت البلاد انتعاش الزراعة والصناعة اهتم البايات بالمشاريع العمرانية الضخمة، وإلى جانب تلك الصورة غرقت البلاد في سنوات طويلة من القتل والتشريد والظلم بسبب الفتن والحروب الاهلية خاصة في عهد ابراهيم الشريف الذي عرف عهده بكثرة الحروب خاصة مع طرابلس والجزائر هذه الاخيرة التي هزم أمامها وانكسر جيشه ضدها وبذلك انتهى عهد هذه الاسرة نهائيًا.[٢٠]

عهد البايات (الاسرة الحسينية ١٧٠٥-١٨٨١م):

إثر انهزام ابراهيم الشريف وجدت البلاد نفسها مهددة من عدة أطراف وعمت الفوضى فيها ما أدى الى تعيين حسين بن علي بايا[٢١] على تونس وبذلك ظهرت الأسرة الحسينية التي عرف عهدها تضاربا في الأوضاع خاصة خلال صراعها مع الجزائر، واستمر حكم هذه الأسرة الى غاية الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٨١م.[٢٢]

تميز النظام السياسي بتونس العثمانية بتسيير الوزير الأكبر على الشؤون المالية والخارجية وساعده في الإدارة العامة للبلاد وزير الداخلية الذي لقب بوزير القلم ومستشارون إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية. كما خضعت المالية التونسية لنظام الرقابة الأجنبية سنة ١٨٦٩م من طرف فرنسا وإنجلترا وإيطاليا نتيجة عجز تونس تسديد ديونها، ذلك ما أجبر محمد الصادق الى تأسيس لجنة مالية دولية سنة ١٨٧٠م وضمت جهازين أساسين هما:

- اللجنة التنفيذية: تألفت من ثلاثة أعضاء هم الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي ومتفقد مالي فرنسي، وظيفتها الأساسية جباية الضرائب.
- لجنة المراقبة: تكونت من ستة أعضاء يمثلون مقرضي الحكومة التونسية اثنان من فرنسا اثنان من انجلترا واثنان من إيطاليا، ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والمصادقة عليها ان اقتضى الأمر.[٢٣]

أما الشؤون المحلية للبلاد فقد ظلت تسير من طرف أدارة محلية تقليدية ممثلة بشخصية القياد أين تقمص الكثير منهم شخصية القائد المحلي أي منفرد بقبيلته عن السلطة المركزية، ومن هنا نرى أن السلطة العثمانية بتونس بقيت تقليدية ولم تصل الى ما كانت عليه في الجزائر.[٢٤]

ثالثًا: مقارنة بين الحكم العثماني في الجزائر وتونس سياسيًا وإداريًا

بدخول الجزائر وتونس في كنف الدولة العثمانية طبق عليهما نظام الحكم العثماني القائم أساسا على التنظيم العسكري، ولكن هل نفس النظام طبق على البلدين؟ أم كانت هناك نقاط تشابه فيها هذا النظام واختلف في نقاط أخرى؟

١/٣- أوجه التشابه:

عرفت سواحل الجزائر وتونس موجة توسعية خطيرة من طرف الاستعمار الإسباني، ولولا تدخل الدولة العثمانية وسيطرتها على الأوضاع لأصبح البلدين جزء من الإمبراطورية الإسبانية،[٢٥] ولكان المغرب نفسه مهددًا على نحو ما حدث بعد ذلك في القرن التاسع عشر الميلادي عند الاحتلال الفرنسي، فالحكم العثماني اذن أنقذ الجزائر وتونس من احتلال أوربي مبكر. كما أن التدخل العثماني في البلدين لم يكن بالقوة والحروب وإنما جاء بناء على رغبة من شعوب البلدين حيث استنجدوا بالأخوين عروج وخير الدين لتحريرهم من الاحتلال الإسباني،[٢٦] ومنذ القرن السادس عشر الميلادي أصبحت الجزائر وتونس ولايتين عثمانيتين تداران على النحو العثماني التقليدي، وهو أسلوب في الحكم ليست له إلا فضيلة واحدة وهي المحافظة على البلاد في إطار الإسلام أما نظم الحكم، فهي دائمًا عاجزة تشيع فيها كل مساوئ الادارة الفاسدة من رشوة وسرقة وإهمال للمصالح.[٢٧]

ونجد انتشار الظلم والفوضى في البلدين، ففي الجزائر حاول بعض الجنود المستبدين السيطرة على الأموال التي كانت تُرسل من الباب العالي، كما حرموا البشوات من سلطة صرف المرتبات وتعيين قواد الجنود، وفي سنة ١٦٥٩م انتقل الحكم الى الأغا وهو ما أثار الفوضى في صفوف الجند.[٢٨] وبعد اثنتي عشر سنة ونظرًا لقلة أعداد الانكشارية فقد استعاد رياس البحر الحكم بانتخاب واحدًا منهم دايًا على الجزائر سنة ١٦٧١م، إلا أن الانكشارية استعادوا قوتهم بداية من سنة ١٦٩٨م حيث أصبح الداي يُختار من طرفهم واستمر هذا الوضع الى غاية سنة ١٨٣٠م سنة الاحتلال الفرنسي للجزائر.[٢٩] وفي تونس حدث الشيء نفسه، حيث كان الباشا يُختار من طرف الإنكشارية في أول الأمر ثم أصبحت طائفة الرياس هي التي تقوم بذلك، وكان يقود أولئك الجند واحد من الأغوات وتولى جباية الضرائب لأغا من الجند تساعده قبائل المخزن.

والخلاصة أنه سواء في الجزائر أو في تونس لم تكن هناك سلطة مستقرة أو قانون إداري يعتمد عليه، كما عمد الحكام العثمانيين في كلا البلدين إلى إبعاد السكان الاصليين عن السلطة، حيث كانوا يعاملونهم معاملة سيئة ويحتقرونهم، وهذا ما أدى بهم إلى القيام بثورات وتمردات دفاعًا عن مصالحهم أو ضد الظلم الذي يلاحقهم.[٣٠] ولم يستفد من العهد العثماني كثيرًا إلا الذين انضموا الى الجيش والبحرية، فضلاً عن بعض المنافع التجارية التي كان يستفيد منها بعضهم عن طريق التجارة التي كانت رابحة بسبب الأسرى والغنائم المالية، وبعكس ذلك فقد كان السكان ضحايا لكثير من المعارك الداخلية والمعارك البحرية الأجنبية التي كانت الشواطئ مسرحًا لها ولمدة طويلة. فالحكم العثماني لم يتسم بإصلاحات مهمة يستفيد منها الشعب وقد كان بإمكان السلطة العثمانية أن تستفيد من الدول التي دخلت عصر النهضة والثورة العلمية والتكنولوجيا المتطورة ولكنها لم تعرف غير الحكم العسكري، أما ولاتها سواء في الجزائر أو تونس من باشوات وبايات ودايات فقد كان همهم هو السيطرة والنهب والسلب وكان السكان الأصليون هم الضحية.[٣١]

لكن الشيء الذي يمكن أن يكون قد تحقق هو أن العهد العثماني حرر البلدين من الاحتلال الاسباني كما قضى على تمرد القبائل والحروب الداخلية، فإذا جاز أن نسمي ذلك أمنا فقد تحقق أمن نسبي في الجزائر وتونس. كما أن العهد العثماني أنهى فكرة توحيد المغرب الإسلامي، فقد انفصلت الجزائر وتونس نهائيًا عن المغرب ليس بسبب التدخل العثماني فحسب بل لأن المغرب الذي تبنى فكرة الوحدة في عهدي المرابطين والموحدين لم يعد قادرًا على حماية هذه الفكرة، وقد كان المغرب يتوق أحيانًا إلى احتلال تلمسان للدفاع عنها ضد الغزو الإسباني من جهة، وليكون الوجود المغربي فيها حاجزًا للعثمانيين عن التطلع للمغرب من جهة أخرى. وقد كانت تونس تحكم في بعض الفترات من طرف الجزائر في شكل وحدة حكم، وبسبب خوف العثمانيين من تكوين دولة قوية ضدها فصلت الحكم في تونس وطرابلس من الجزائر بتعيين حاكم خاص في كلا المنطقتين. وكان حكام الجزائر وتونس يختلف وضعهم حسب الاوضاع السياسية وتطور نظام الحكم خلال المراحل المذكورة في كلا البلدين، إضافة إلى دور أجهزة الحكم القائمة، فبينما كان الحكام يعينون في أول الامر من طرف السلطان أصبح الجيش الانكشاري يلعب دورًا رئيسًا في تعيينهم.[٣٢]

كما نلاحظ أنه؛ في جميع مراحل الحكم كثيرًا ما كان يتعرض الحاكم إلى الاغتيال، أما من طرف الانكشاريين أو غيرهم، فالجزائر كانت عبارة عن ولاية عسكرية تربطها بالدولة العثمانية علاقات دينية واتفاقيات شكلية، مثلها كمثل تونس التي اعتبرت أيضًا ولاية عسكرية بحيث سيطر على كليهما الجيش الإنكشاري الذي تكون أساسًا من الأتراك ومن أقليات عديدة (أندلسيون، كراغلة، وحتى بعض المسيحيين). وقد أصبح حكام الجزائر وتونس مع مرور الوقت يعتبرون أنفسهم خلفاء للباب العالي حيث يتصلون مباشرة بالدول الاوربية دون اعتبار لمصلحة الخلافة العثمانية، كما أن ممثلي الدول الأوربية لدى البلدين أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع الجزائر وتونس خاصة ممثل فرنسا.[٣٣]

أما فيما يخص الجهاز الإداري، فقد كان هناك تشابه كبير بين الجزائر وتونس في هذا المجال، حيث كان يساعد في إنجاز مهامه عدد من المجالس والوزراء، وهناك الديوان الذي ضم كبار الموظفين لتدبير شؤون الولاية، وكان كل واحد منهم مسؤولاً عن شيء معين فمنهم مَنْ كان مسؤولاً عن المالية وآخر عن قيادة الجيش إضافة الى مَنْ كان يجمع الضرائب من أملاك الدولة، كما كان هناك مَنْ يهتم بشؤون البحرية وبشؤون الخارجية، كما نجد الخوجات الذين كانوا يشكلون طبقة عُليا في كلا المجتمعين أين تميزوا بلباسهم الخاص وقد شملت وظائفهم عدة ميادين (خوجة السوق، خوجة الجمارك...)، زيادة على ذلك نجد القياد الذين تمتعوا بصلاحيات إدارية ومالية كبيرة تتمثل في الأساس في جمع الضرائب وإبقاء الأمن في المنطقة التي تعود إليه وتمثيل السلطة المركزية، هذا بالإضافة إلى وجود المفتيان الحنفي والمالكي في كلا البلدين.[٣٤]

٢/٣-أوجه الاختلاف:

أول ما يمكن أن نبدأ به نقاط الاختلاف بين الحكم العثماني في الجزائر وتونس هو الإطار الزماني الذي خضعت فيه الدولتين للحكم العثماني، فالجزائر أصبحت ولاية عثمانية منذ ١٥١٨م. أما تونس فسنة ١٥٧٤م وكما اختلفا في سنة انضمامهما للدولة العثمانية فقد اختلفا أيضًا في سنة انفصالهما عنها، فالجزائر انتهى الحكم العثماني فيها سنة ١٨٣٠م، أما تونس فقد استمر إلى سنة ١٨٨١م وهذين التاريخين يبرزان إلى بداية الاحتلال الفرنسي للبلدين.[٣٥] كما أن الجزائر انضمت إلى الدولة العثمانية برغبة أهاليها الذين استنجدوا بالأخوين بربروس لإنقاذهم من بطش الاسبان، أما تونس فاستنجادها بالعثمانيين لم يكن رسميًا بل كان هناك تذبذب في السلطة الحفصية رعاية لمصالحها، فتارة كان استنجادهم بالإسبان وتارة أخرى بالعثمانيين، ونتيجة لهذا تمكن الإسبان من إعادة احتلال تونس سنة ١٥٧٣م بعد أن تمكن العثمانيون من الدخول اليها سنة ١٥٦٩م، ولكن لما ازداد الاستبداد الاسباني لتونس طلبت العون رسميا من العثمانيين فدخل الجيش العثماني بقيادة سنان باشا الدي تمكن من تحريرها وبذلك أصبحت تونس منذ ١٥٧٤م ولاية عثمانية.[٣٦]

لقد عاش التونسيون حياة منعزلة سياسيا بل كان هناك اجماع من عدة قبائل بعدم الولاء والانتماء للسلطة الحفصية الضعيفة

التي لم تستطع تسيير البلاد، والتي كانت تسير محليًا عن طريق القبائل والأعراش، وبالتالي كان موقف التونسيين حتى من الحكم العثماني فيه تدخل أجنبي وليس تدخلا من أجل حمايتهم من الإسبان، بعكس موقف الجزائريين الذين أيدوا العثمانيين حتى عندما قرر خير الدين مغادرة الجزائر فإنهم ألحوا عليه بالبقاء وقبلوا شروطه التي كان من ضمنها الحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.

كما أن الحكم العثماني في الجزائر مر بأربعة مراحل في حين بتونس مر بثلاث مراحل فقط، كانت أولها مرحلة الدايات والتي هي آخر مرحلة في الجزائر، وآخر مرحلة في تونس هي البايات والتي كانت أول مرحلة في الجزائر. فتونس استطاعت أن تكون دولة (شبه مستقلة) تابعة رسمياً للدولة العثمانية تحت حكم الأسرة الحسينية، أما الجزائر فقد استمرت تحت حكم أغاوات وبشاوات ودايات استقلوا عمليًا عن سلطة الدولة بسبب الجيش الانكشاري والقوة البحرية، ولم تكن فيها أسرة حاكمة على عكس تونس التي شهد عهدها الأسرة المرادية ثم الأسرة الحسينية.[٣٧]

وعلى أي حال؛ فقد كانت تونس أكثر استقرارًا من الجزائر وأقرب إلى أن ينشأ فيها حكم وطني لأن الأسرتين (المرادية والحسينية) لم تكونا من أصول عثمانية، كما أنهما انفصلتا تقريبًا عن الدولة العثمانية، كما حرص أهل تونس على أن يجعلوا الحكم العثماني يسير في الحدود التي تعودا عليها من أقدم العصور، فقدموا للحكومة الرجال الذين يستطيعون النهوض بعبء إدارتها وخير دليل الحسينيون الذين استطاعوا بمساعدة أهل البلاد تحويل تونس من دولة تعيش على غنائم الجهاد البحري إلى دولة منظمة تواصل تقاليد الحفصيين والموحدين،[٣٨] كما استفادت تونس كذلك من نشر التعليم ورعاية العلماء وتجميع المكتبات العلمية وبناء بعض المؤسسات التعليمية ثم أن صلتها بالدولة العثمانية نقلت اليها الفكر السياسي الذي يعتبر الدستور أكبر مظاهر تنظيم الحكم.[٣٩]

ومن الملاحظ أن الجيش الإنكشاري كان له دور في تنصيب الدايات بالجزائر وتونس، غير أن رجالاً مثل عثمان داي حاكم تونس كانوا من الكفاءة والمقدرة بحيث مثلوا السلطة العثمانية خير تمثيل وقاموا بإصلاحات مهمة في البلاد، وقد تعاقب على الحكم عدد كبير من الدايات الذين كان الجند ينصبهم وكانوا يستطيعون السيطرة على الحكم أكثر ما كان دايات الجزائر مع الانكشارية. كما عرفت تونس الحكم الوراثي الذي تمثل في عهد البايات من خلال الأسرة المرادية ثم الأسرة الحسينية، أما الجزائر فلم تشهد الحكم الوراثي طيلة فترة انضمامها للدولة العثمانية. ومن الناحية الإدارية قسمت الجزائر إلى أربعة بايليكات (دار السلطان، بايلك الغرب، بايلك الشرق، وبايلك التيطري)، في حين لم تعرف تونس نظام البايليكات.

وقد كان اهتمام الدولة العثمانية بالجزائر أكثر من تونس لذلك لا نجد ذلك الكم الهائل من الموظفين الاداريين في تونس مثل الذين تواجدوا في الجزائر، فالسلطة العثمانية في تونس كانت تقليدية ولم تستطع الوصول إلى ما كانت عليه في الجزائر.[٤٠] ولكن مهما اختلفت طبيعة الحكم العثماني في الجزائر وتونس إلا أن هناك نقطة هامة جمعت بينهما وهي أن الدولة العثمانية ساهمت في تحرير البلدين من الاستعمار الإسباني كما أخرت الاحتلال الفرنسي لمدة ثلاثة قرون، حيث أن فرنسا صممت على احتلال الجزائر انتقامًا لنفسها وكرامتها فهو احتلال له سوابق عديدة أما لواحقه فهي احتلال كل من تونس والمغرب.

خَاتِمَةٌ

وما يمكن قوله في الأخير؛ هو أن الحكم العثماني في الجزائر وتونس قد تشابه واختلف في نقاط عديدة، ولكن أهم نقطة أن انقاذ البلدين من الاستعمار الاسباني يرجع الفضل فيه إلى الأخوة بربروس وتعاونهم مع الدولة العثمانية التي أعطت للمنطقة نظم سياسية وإدارية مكنتها من توفير نوع من الاستقرار فقدته من مدة طويلة. لكن رغم ذلك نلاحظ أن الحكم العثماني في البلدين تميز بظاهرة الخضوع للسلطان إضافة إلى عدم الاستقرار الإداري وسيطرة طبقة الانكشارية على مقاليد الحكم، إضافة إلى العنف الذي كان يصحب تغيير الحاكم من قسوة في تسليط العقوبات وسرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام، وانتشار الفساد الإداري كالرشوة والغش، لكن مهما ذلك فلقد ترك لنا العثمانيون تراثًا أدبيًا وفنيًا لا يستهان به في كلا البلدين ويكفي أنهم أبعدوا بالحروب البحرية الخطر الاسباني والبرتغالي من بلاد المغرب العربي. ومهما قال التاريخ عن تاريخ الدولة العثمانية، فقد خدمت البلاد الإسلامية وجزء من بلاد المغرب العربي خصوصًا وحافظت على هويته وإسلامه أكثر من ثلاثة قرون إلى غاية سقوط البلدين في يد الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٣٠ بالنسبة للجزائر وسنة ١٨٨١ بالنسبة لتونس وبذلك انتهى العهد العثماني تاركًا آثاره الحضارية والعمرانية التي لازالت قائمة إلى يومنا هذا.

الهَوامِشُ:

(١) يرجع أصل الاخوة بربروس الى جزيرة ميديلي، كان والدهم يعقوب بن يوسف وأمهم أمة مسيحية أنجبت أربعة أطفال، أكبرهم اسحاق ويليه عروج ثم خير الدين فالياس وقد عمل هؤلاء الاخوة في التجارة وكان لهم شأن كبير في البحر المتوسط ويعود لهم الفضل في تحرير عدة مناطق من السيطرة الاوربية. يُنظر: علي محمد محمد، الصلابي: **الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط**-، ط٢، مكتبة الايمان، المنصورة، ٢٠٠٦، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) ينتمي العثمانيون إلى قبيلة الغز التركستانية بقلب آسيا، ثم اتجهوا غربًا إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى وأسسوا دولتهم، وقد توسعت الدولة أواخر القرن الخامس عشر الميلادي خاصةً بعد فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣م على يد محمد الفاتح، وكان لهذ الدولة الدور الكبير في نشر الاسلام في أغلب مناطق العالم. يُنظر: أحمد عبد الرحيم، مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١١.

(٣) بسام، العسلي: **خير الدين بربوس (والجهاد في البحر) ١٤٧٠-١٥٤٧م**، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٠٨.

(٤) الباشا: أصلها باش بمعنى الرأس في اللغة التركية وهي من ألقاب التشريف التي شاع استعمالها في العهد العثماني، منح في البداية لكبار ضباط الجيش والبحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة وكبار الاعيان ورجال الدولة من غير الوزراء، وقد ألغي مع انهيار الدولة العثمانية. يُنظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: **معجم المصطلحات والالقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٦٥.

(٥) أحمد، السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، الجزائر، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٦) **الآغا**: كلمة فارسية أصلها "أقا" وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الآكبر، استعملها العثمانيون للدلالات كثيرة أهمها آغا الانكشارية، لقب أبرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش. يُنظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: المرجع السابق، ص١١.

(٧) مبارك بم محمد، الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج٣، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص ١٧١.

(٨) **الداي**: كلمة تركية معناها "الخال"، ثم استعملت بمعنى الحاكم والرئيس، وأطلقت في العهد العثماني على طائفة من قادة القوات التي اشتركت في فتح شمال افريقيا، وبعد استيلائها على الحكم أصبح الدايات يقومون بعمل الولاة إلى غاية الاحتلال الفرنسي. يُنظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٩) أحمد، السليماني: المرجع السابق، ص ١٧.

(١٠) مبارك بم محمد، الميلي: المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(١١) أبو القاسم، سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث – بداية الاحتلال**-، ط٣، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٥٢.

(١٢) عزيز سامح، التر: **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،١٩٨٩، ص١٣٨ ١٣٩.

(١٣) ناصر الدين، سعيدوني: **موظفو الايالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر-صلاحياتهم الإدارية**-، مجلة المؤرخ العربي، ع ٣١، ١٩٨٧، ص ١٩١.

(١٤) عزيز سامح، التر: المرجع السابق، ص٥٦٣.

(١٥) أحمد، بن أبي الضياف: **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٩، ص٢٧.

(١٦) رشاد، الإمام: **سياسة حمودة باشا في تونس ١٧٨٢-١٨١٤**، مج ٢، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨٠، ص٤٩.

(١٧) محمد الهادي، الشريف: **تاريخ تونس**، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط٣، سراس للنشر، تونس، ١٩٩٣، ص ٧١ ٧٢.

(١٨) رشاد، الامام: المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٩) شارل أندري، جوليان: **تاريخ افريقيا الشمالية**، تر: محمد المزالي والبشير بن سلامة، تونس، ١٩٧٤، ص ٢٧٦.

(٢٠) رشاد، الامام: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢١) يرجع أصله إلى جزيرة كريت، وفد أبوه الى تونس في عهد الدولة المرادية وانخرط في الجيش، ونشأ ابنه حسين في كنف البايات من بني مراد أين تقلد عدة وظائف في الولاية حتى أنتخب بايا على تونس واستمر حكمه من ١٧٠٥ إلى ١٧٤٠م. يُنظر: أحمد، بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢٢) Mohamed Hadi Chérif: Pouvoir et Société dans la Tunisie de Hussein Ben Ali ;T2; Tunis; 1986; Pp. 90 91.

(٢٣) علي، المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، سراس للنشر، تونس، ١٩٨٦، ص١٠ ٩.

(٢٤) نفسه: ص ١٥.

(٢٥) وليم، سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٣٩ ٤٠.

(٢٦) عبد الكريم، غلاب: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي – عصر الامبراطورية. العهد التركي في تونس والجزائر**-، ج٢، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت،٢٠٠٥، ص٣٥٥ ٣٧٥.

(٢٧) عزيز سامح، التر: المرجع السابق، ص٧.

(٢٨) حسين مؤنس: **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**، مج٢، ج٢، ط١، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٤٨.

(٢٩) عمار، عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط١، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٩٩.

(٣٠) حسين مؤنس: المرجع السابق، ص ٣٤٨ ٣٤٩.

(٣١) وليم، سبنسر: المرجع السابق، ص ٥٣ ٥٤.

(٣٢) عبد الكريم، غلاب: المرجع السابق، ص٣٧٦.

(٣٣) ناصر الدين، سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣٤) أبو القاسم، سعد الله: المرجع السابق، ص ٥٠ ٥٣.

(٣٥) حسين مؤنس: المرجع السابق، ص ٣٣٨ ٣٣٩.

(٣٦) عبد الرحمن، تشابجي: **المسألة التونسية والسياسة العثمانية ١٨٨١-١٩١٣**، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ١٩٧٣، ص٢٨ ٢٩.

(٣٧) عبد الكريم، غلاب: المرجع السابق، ص ٣٧٥.

(٣٨) حسين مؤنس: المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣٩) محمد الهادي، الشريف: المرجع السابق، ص ٧٦.

(٤٠) عبد الكريم، غلاب: المرجع السابق، ص ٣٧٧.